الجزء الثالث

الإسلام والعالم المعاصر

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثانى عشر

الكولونيالية- القوميات- الإسلام والصراع من أجل التحرر

ها هو الوصف الموجز للمسار الطويل الذى تتابع بموجبه تاريخ المسلمين : سنوات المجد الإسلامى، فتراجع المسلمين التدريجى، فاستعلاء الغرب، فاستحواذ القوى الإمبريالية الغربية على العالم الإسلامى، فالصراع ضد الكولونيالية، وأخيراء الاستياء الحالى من السياسات الإمبريالية الجديدة للغرب والتى تهدف إلى مزيد من التدخل والهيمنة. ويعد إدراك طبيعة هذا المسار أمرا ضروريا لفهم الأسباب وراء مشاعر الغضب والاضطراب الصادرة عن العالم الإسلامى تجاه الغرب اليوم. إنه تاريخ طويل من الاستياء وعدم الرضا يجد جذوره فى سلسلة من الأحداث الحقيقية المحددة ذات الطابع السلبى فى إقليم الشرق الأوسط، والعالم الإسلامى. ويجىء العامل الإسلامى ليعطى منظورا وفهما لطبيعة تلك الظاهرة، على أنه ليس العامل الحاسم فى تبريرها.

obeikandl.com

وحين أذكر هنا "العالم الإسلامى"، فحقيقة الأمر أن المصاعب والمشكلات، السابقة والقائمة، لا تقتصر على عالم يعرف بكونه "إسلاميا". فالأوضاع المذكورة هى جزء من كل أكبر يمثله العالم النامى بصراعاته ومشاعره الغاضبة فى إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. فالمشكلات النابعة من الكولونيالية، والإمبريالية يمكن أن تحدث تماما لو لم يكن ثمة إسلام. بيد أن وجود ثقافة إسلامية واعية بالذات، ومنتشرة فى كافة أرجاء العالم – يساعد بلا شك فى إبراز مظالم المسلمين، على نحو أكثر عمقا من أى موضع آخر. وفضلا عن ذلك، فقد تم تأطير "سيكولوجية المقاومة" فى سياق ثقافى، وتاريخى إسلامى. فالصينيون، على سبيل المثال، لديهم حساسيات مشابهة فيما يخص قضايا النفوذ والهيمنة الغربية، بيد أنهم يقومون بتأطيرها وفق خصوصياتهم الثقافية والحضارية، وأنساقهم التاريخية.

ولطالما أيقن المسلمون بدورهم البارز على مدار التاريخ – فإنجازاتهم فى

تأسيس حضارة إسلامية مزدهرة تؤكد أنهم قد حظوا بعناية السماء ومباركة الرب. فأصداء النجاح المدوى للدين الجديد كانت مذهلة، إذ انتشر على امتداد بلدان شمال إفريقيا، ونصف القارة الآسيوية خلال عقود قلائل أعقبت وفاة النبى محمد، مما أسفر عن تأسيس إمبراطوريات وثقافات مزدهرة وخالدة. ولقرون طوال، كانت السيادة والريادة للمسلمين عالميا فى الفنون، والآداب، والعلوم، والفلسفة، والمهارات القتالية، والمخترعات – مما أوضح لأتباع الإسلام أن تلك الحضارة المشرقة قد شقت طريقها على هدى من نهج سليم.

أما أوروبا الغربية، فقد كانت الإقليم الوحيد فى العالم، وفقا لحدوده المعروفة آنذاك، الذى لم يكن للمسلمين تأثير واضح عليه، أو اتصال وثيق به. فحين برزت أوروبا الغربية كقوة مؤثرة عقب نشأة القوميات بعد حركة "الإصلاح البروتستانتى"، وعصر الكشوفات الجغرافية، حينها فقط رجحت كفة الحضارة الغربية بالمقارنة

obeikandl.com

بالحضارات الشرقية. إذ أخذت الحضارات والبلدان الإسلامية تفقد حيويتها، وحماستها الإبداعية، وتسلك مسارا تراجعيا واضحا.

وإلى الآن، ما زال المسلمون يتحسرون على تراجع حضارتهم، وتضاؤل دورهم لصالح أوروبا الغربية : ما أسباب التراجع؟ وأين الخطأ؟ وكيف يستعيد المسلمون مجدهم التالد؟ أيكون ذلك راجعاً إلى تخليهم عن قيمهم ومبادئهم الإسلامية؟ كانت تلك الحقبة هى التى شهدت تزايد النفوذ الأوروبى فى تحديه للعالم الإسلامى ... ذلك التحدى الذى أفضت مجرياته إلى الهيمنة الأوروبية على العالم الإسلامى بأسره، وبالتالى اشتعال شرارة المقاومة لدى المسلمين لمجابهة تلك الهيمنة. وتمثل تلك الخبرة التاريخية أساساً للسيكولوجية الإسلامية المناهضة للإمبريالية فى عالم اليوم.

إن الحضارات، على اختلافها، تتبع مسارا نمطيا معروفا يراوح ما بين الصعود والهبوط ... وهى ظاهرة ميزت مسار الحضارة الإسلامية عبر تاريخها الممتد. وينحو المسلمون ذوو النزعة الدينية إلى أن يعزوا تراجع دورهم الحضارى إلى فقدان "البوصلة" الأخلاقية، على أنه يوجد، بالتأكيد، أسباب أكثر موضوعية يجب الإشارة إليها ... أسباب أدت إلى التراجع النسبى للشرق، وارتفاع شأن الغرب بالمقابل. والعوامل السابقة جميعها لا ترتبط بالإسلام فى ذاته إلا فى نزر يسير، إذ تجد أسبابها، وجذورها فى التغيرات السياسية والجيوبوليتيكية التى شهدها العالم وما زال يشهدها، فضلاً عن عوامل خارجية أخرى تتسم بالموضوعية والحيادية. وبعبارة موجزة، لو لم يكن ثمة "إسلام"، فإنه من الجلى أن مسار الغالبية العظمى من تلك الأحداث لم يكن ليختلف كثيرا.

العوامل الحضارية والثقافية

كان الإسلام، إبان ازدهاره، الحركة المبكرة والأكثر تمثيلا لإرهاصات ظاهرة "العولمة". فبامتداد دولته على رقعة جغرافية تفوق تلك التى كانت تشغلها

الإمبراطورية الرومانية، قام الإسلام بربط أطراف نائية من العالم، المعروف حينذاك، من خلال ثقافة إسلامية مشتركة، كانت فيها العربية، والفارسية مجتمعتين "اللغة المشتركة" لعناصر الإمبراطورية الإسلامية ورعاياها. إلا أن ضعف تلك "الروح الجامعة" قد أدى إلى تقزيم وضمور ما كان ذات مرة مجتمعا ثقافيا يتسم بمهارات البحث الثاقب، وبالانفتاح على الآخرين. بل لقد نشأ أيضا صراع، حينذاك، فيما بين اتجاه محدود الأفق يتقيد بالتأويل الحرفى لنصوص العقيدة، وبين آخر يتسم بوجه حضارى رحب الآفاق.

إن ضمور كل من القوة الثقافية، وحب المعرفة، والتعطش إلى مصادرها – بفعل انطفاء الحماسة الحضارية دونما أية مدخلات ثقافية – قد أدى إلى تصدع بنيان التفكير الإبداعى فى الثيولوجيا الإسلامية، والفلسفة، والعلوم، والمخترعات. إذ هيمنت الطقوس، والشعائر الدينية، والأحكام الشرعية وفقا لمفهوم ضيق الأفق على ما اتسم به الإسلام من تلاقح فكرى وثقافى مثمر، وطابع بحثى مميز. فالفكر المتحجر قد أخمد تلك الروح الإسلامية التاريخية، والتى كان تناولها للنصوص الدينية بالتدقيق وإنعام النظر متاحا خلال قرون سابقة. وقد ظهر ذلك الضمور المعرفى لدى المسلمين جليا فى انهيار الروح العلمية لديهم، وكذلك، وعلى نحو أكثر حدة، فى الشعور السلبى العام، واللامبالاة تجاه التطورات التقنية والعلمية اللاحقة فى الغرب – إلى أن تصل تلك التطورات إلى عتبات أبواب المسلمين، وتسيطر على أفكارهم. كذلك، فإنه حتى إزاء التحديات الغربية، فقد نظر الكثير من المصلحين الإسلاميين للغرب على أنه مستودع أو خزائن التقنيات الحديثة، دونما إدراك من قبلهم للفكر المبذول على الجانب الثقافى والإبداعى لتسيير تلك التقنيات.

كذلك، فقط اضطلعت عوامل جيوبوليتيكية خارجية هامة بدور رئيسى فى تراجع العالم الإسلامى على النحو الذى نشهده. فالغزوات المغولية الوحشية بادية الشراسة، والتى انفجرت من السهوب المغولية فى القرن الثالث عشر الميلادى، قد طمست العديد من المراكز الحضرية الإسلامية الكبرى – أعداد كبيرة من المدن،

بالإضافة إلى سكانها، ومكتباتها وثرواتها – ... تلك الغزوات التى كانت ضربة قوية لم يبرأ المسلمون من أثرها بالكامل إلى اليوم. ثم أدى ظهور دولة شيعية المذهب فى إيران فى القرن السادس عشر الميلادى إلى تقسيم العالم الإسلامى ذى المذهب السنى، مما أدى إلى عرقلة مسيرة التواصل والعلاقات التجارية لأصحاب المذهب السنى على امتداد الأقاليم الأوروآسيوية. وفى تحول نسقى شامل، ومع صعود نجم القومية الأوروبية بما لها من قدرات بحرية وملاحية – تحولت التجارة فيما بين حوض المتوسط وبلدان المشرق من الطرق البرية إلى تلك البحرية. ولطالما احتكرت الممالك الإسلامية طرق التجارة البرية مما جعل من الصعب على الغرب المشاركة مباشرة فى التجارة البينية الآسيوية. كذلك، فقد أسهم ظهور "الطاعون" القادم من آسيا صوب شرقى المتوسط فى أوائل القرن الرابع عشر الميلادى فى فقدان الأوروبيين لحماستهم لطرق التجارة البرية. وعندها، صار البحث عن طريق بحرى صوب الشرق، بحيث يتم تجنب أخطار الطرق البرية ومصاعبها.

إن مساعى الكشف عن طرق ملاحية جديدة صوب المشرق قد انبنت على تقنيات بحرية حديثة. فقد كان استخدام الغرب لتلك التقنيات معتمدا على ما أنجزه الملاحون والبحارة العرب والمسلمون، عبر قرون سابقة وما لهم من خبرات ملاحية، من اكتشاف للمحيط الهندى وامتدادته، وخرائطهم الجغرافية التفصيلية، واستخدامهم للبوصلة، وبنائهم لسفن تناسب أعالى البحار. ولقد قادت تلك المهارات الملاحية والبحرية المتقدمة إلى الحدث ذى الأهمية العظمى : اكتشاف "العالم الجديد". أما اهتمام الأوروبيين المتنامى بتطوير عمليات التجارة الملاحية عبر المحيط الأطلنطى، فقد أسّس لفصل جديد فى التاريخ العالمى أدى إلى زيادة ثروات أوروبا، واستحث المزيد من الاكتشافات الأوروبية بشرق آسيا، كذلك فقد أسهم فى تهميش دور الملاحين المسلمين الذين كانوا يسيطرون، فيما سبق، على حركة التجارة الآسيوية.

كذلك، فقد أثرت التغيرات البيئية الهامة فى صعود الحضارات وأفولها. فقد

أورد المؤرخ الشهير "جاريد دايموند" أن "الهلال الخصيب"، والذى كان لآماد طوال مهدا للحضارات، قد بدأ يفقد "خصوبة تربته" نتيجة للتصحر، واختفاء الأحراج، فضلا عن موجات الجفاف التى تعرض لها، وتدهور ثرواته الطبيعية والحيوانية، على نحو تدريجي. أما أوروبا الغربية، ولآجال امتدت إلى ما بعد سقوط روما، فقد كانت مشاركتها محدودة فى التطور الحضارى العالمى حتى أواخر العصور الوسطى. وفى تلك الأثناء، فإن مناخ أوروبا المعتدل، وأراضيها الخصبة، والتنوع الغنى لبيئاتها النباتية والحيوانية، جنبا إلى جنب مع زخم حضارى ناشئ، كل ذلك أدى، فى النهاية، إلى انبثاق حضارة أوروبية غربية فتية ارتكنت إلى نجاحات المجتمعات الشرقية ومنجزاتها، فيما مضى ... تلك المجتمعات التى أضحت بيئاتها الطبيعية أقل وفرة وأدنى إنتاجية.

أما "جيفرى ساكس"، الباحث بمركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية، فقد أشار أيضا إلى أثر المتغيرات المناخية والإيكولوجية : ففيما اتسمت القارة الأوروبية بمناخ معتدل، اصطبغ إقليم الشرق الأوسط بموجات متزايدة من القحولة والجفاف : "فبحلول عام ١٩٠٠، عندما بدأ انهيار الإمبراطورية العثمانية، كانت أوروبا تمتلك الفحم، والطاقة المائية، والأخشاب، وخام الحديد. أما البلدان الإسلامية، فكان لديها القليل من تلك الموارد الأساسية اللازمة لحركة التصنيع خلال القرن التاسع عشر. أما آبار النفط فلم يتم اكتشافها، واستغلالها إلا بعد أن أصبحت البلدان الأوروبية قوى كولونيالية". وتعطى سجلات التقسيم الحضرى صورة لما كانت عليه الحال. ففى عام ٨٠٠ ميلادية، كان لدى كل من الشرق الأوسط وأوروبا الغربية العدد ذاته من السكان، والذى بلغ، آنذاك، ثلاثين مليون نسمة لكل منهما، إلا أن الشرق الأوسط كانت به، حينذاك، ثلاث عشرة مدينة يبلغ تعداد أى منها نحو خمسين ألف نسمة، فى حين كانت هناك مدينة واحدة فى أوروبا، آنذاك – ألا وهى "روما". وبحلول عام ١٦٠٠، تبدلت الأحوال على نحو كبير.

إن الاكتشافات البحرية الأوروبية فى المشرق، وكذا فى العالم الجديد قد أسهمت فى إرساء قواعد حضور أوروبى طويل الأجل على امتداد السواحل المؤدية للقارة الآسيوية، حيث تم أولا إنشاء مراكز تجارية لتوزيع السلع، وتلا ذلك تدشين قواعد عسكرية كولونيالية، وأخيرا تم تثبيت دعائم النفوذ الكولونيالى، وبناء الإمبراطوريات. وفيما يخص القواعد العسكرية، فقد تعاقبت البرتغال، فإسبانيا، فهولندا، ففرنسا، وأخيرا بريطانيا فى تدشين تلك القواعد العسكرية هناك. وفيما ظل جانب كبير من شرقى المتوسط "بحيرة إسلامية"، فإن الإمبريالية الغربية، وتوسعاتها كانت، حينذاك، تفتتح عصرا من عصور الإمبريالية، والذى سوف يستمر لقرون عدة. ولقد تفاوض الأوروبيون، واختلفوا فيما بينهم بشأن المزاعم التى يدافع عنها كل طرف فيما يخص استحقاقه لأراضى دولة دون الطرف الآخر. ولكن، فى النهاية، اتخذت تلك "الممتلكات الإمبريالية" التى اقتنصتها بلدان الغرب لاستغلالها لصالحها، طابعا قانونيا شرعيا – على الأقل فيما بينها، حتى ولو لم يكن ذلك فى مصلحة رعاياها على وجه الإطلاق.

ومع نهاية الحرب الكونية الأولى، صار أغلب العالم الإسلامى رازحا تحت الهيمنة الإمبريالية الأوروبية، باستثناء الصحراوات الداخلية الشاسعة للمملكة العربية السعودية، وكذلك أراض كثيرة من أفغانستان. وقد شاركت قوى أوروبية عديدة فى اللعبة الإمبريالية تلك فيما وراء البحار " البرتغال، إسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، بلجيكا، وإيطاليا". وبالرغم من اختلاف النمط الإمبريالى لكل قوة منها عن الأخرى، إلا أن جميع تلك القوى قد اشتركت فيما بينها فى تعرضها للمقاومة من قبل رعايا الدول الخاضعة للاستعمار، وكذلك فى مظاهر الاستياء، وعدم الرضا التى أبداها أولئك الرعايا.

على أنه لا يستقيم النظر إلى الكولونيالية والإمبريالية باعتبارهما حكرا على الغرب، أو أنهما ظاهرتان غربيتان بالأساس، أو أنهما انعكاس لخطايا الغرب. إذ كانت الإمبراطوريات جزءا من نمط النظام السياسى الاعتيادى على امتداد كثير

من بقاع العالم المختلفة، عبر مراحل زمنية عديدة. بيد أنه توجد عدة سمات هامة تصطبغ بها الكولونيالية الغربية : أولها، أن الكولونيالية الغربية ذات طابع بحرى ملاحى، حيث قام الأوروبيون، فيما مضى، بركوب البحر عبر العديد من الرحلات الملاحية التى جابت أعالى البحار لتأسيس نقاط إمبريالية للهيمنة خارج حدودها فى بلدان يقطنها أناس يختلفون عنها بالكلية، على الصعيد الإثنى والثقافى. وغالبا ما عمد الأوروبيون إلى استجلاب بعثات تبشيرية مسيحية إلى المناطق التى فرضوا هيمنتهم عليها كجزء من سياسة هدفت إلى تخفيف حدة الطابع الاستعمارى الذى اتسمت به هيمنتهم على المستعمرات. ويختلف هذا النمط الإمبريالى بالكلية عن النمط المتبع من قبل أغلب الإمبراطوريات غير الأوروبية، والتى كانت إمبراطوريات توسعت عن طريق البر، لا البحر ... ومن ثم جاءت تلك الإمبراطوريات لتغزو التخوم ودول الجوار الجغرافى عن طريق الزحف التدريجى الوئيد عبر تلك الأراضى. ولقد كانت القوى الإمبريالية الغازية عن طريق البر تعرف الكثير عن الأقاليم التى قامت بغزوها، فقد كانت تلك الأخيرة مألوفة لديها، كذلك فقد أرست القوى الإمبريالية علاقات مع تلك الأقاليم عبر قرون عديدة من الأخذ والعطاء المتبادلين عبر التخوم وأحياناً – كجزء من منظومة ثقافية ممتدة.

إن الإمبراطوريات التى نشأت عن طريق الغزو البرى للتخوم ودول الجوار غالبا ما توسعت وفقا لواقع سياسى بذاته. أما الإمبريالية الأوروبية فقد سعت إلى تقنين تلك الأنماط الجديدة من الهيمنة من خلال الفرض القانونى للعلاقات بينها وبين البلدان الواقعة تحت سيادتها. وقد عمدت القوى الإمبريالية، فى بعض الحالات، إلى إلحاق بعض المستعمرات بها كما حدث فى حالتى إلحاق فرنسا للجزائر، وإلحاق بلجيكا للكونغو. وقد مثلت تلك الهيمنة المفروضة بقوة القانون انتهاكا صارخا للسيادة القومية للمستعمرات، وفى الوقت ذاته فقد استقبلت بترحيب "قانونى" من قبل النظام العالمى الغربى. وبينما اختلف نمطا الاستعمار عن طريق الغزو، البرى والبحرى، كثيرا فيما بينهما، إلا أن أيا منهما لم يكن أفضل

من الآخر بأى وجه من الوجوه.

وأخيرا، فإن أكثر أنماط الإمبريالية إيلاما وزعزعة، وهى كولونيالية الاستيطان، قد استلزمت الاستيطان من قبل الدخلاء الذين أتوا لاغتصاب الأرض والعيش عليها، وبسط الهيمنة من خلال إرساء أنظمة لحكم أهالى تلك المستعمرات ... الخاسرين على الدوام. تلك هى أصعب الحالات الكولونيالية التى يمكن مناهضتها بدون عنف حقيقى. لذا، فقد شهدنا توترات عديدة وإراقة للدماء فى جنوب إفريقيا، وجنوبى روديسيا (زيمبابوى حاليا)، وأنجولا البرتغالية، والجزائر، وكذا فى الأراضى الفلسطينية التى استوطنها اليهود الأوروبيون لتكوين دولة إسرائيل.

التأثير الإمبريالى فى المجتمعات الإسلامية

سرعان ما شوه الحكم الإمبريالى مسيرة التطور الطبيعى للعالم الإسلامى، عن طريق إطاحته بالهياكل التقليدية للحكم والزعامة، وتدميره للمؤسسات التقليدية وتخريبه للأنماط الثقافية السائدة، فى حين فشل فى تشجيع بدائل وخيارات للتنمية تستقى روحها من التربة المحلية. فالإمبريالية قد مثلت فرض آليات الثقافة الأجنبية الدخيلة وهياكلها فى تطبيقها على بلدان المشرق. على أن هذه الهياكل عادة ما لا ينجح استزراعها فى تربة الثقافة والحضارة القائمة. وما زالت المجتمعات الإسلامية، إلى الآن، يسكنها هاجس الهيمنة الخارجية الأجنبية، حتى ولو لم تتخذ تلك الهيمنة الأشكال الكولونيالية الكلاسيكية.

ولقد تم تصميم الهياكل الإمبريالية الأوروبية الحاكمة لكى تعبر، بشكل أساسى، عن مصالح المستعمر الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية ... لا عن الاحتياجات الهيكلية للتنمية القومية بمفهومها الشامل للدول الرازحة تحت الاستعمار. أما الحكام الذين تم تنصيبهم فى تلك البلدان، فلم يمتلكوا، فى الواقع، أية سلطات مستقلة، وإنما انحصر دورهم فى الحفاظ على راهنية الوضع، والوفاء

بمصالح المستعمر ومآربه.

كذلك، فقد تم الحط من شأن العلماء ومكانتهم في ظل الحكم الكولونيالي. وتم إضعاف شوكة المؤسسات الإسلامية ذات الصلة بالحكم في المستعمرات، وخاصة بالنظام القانوني حيث أضحى دورها محدودا، أو تم القضاء عليها بالكلية. أما "العلماء"، فقد عهد إليهم، من خلال التفويض، ببعض النواحي الهامشية فيما يتعلق بإدارة الحكم مثل قانون الأسرة، وقانون الأحوال الشخصية. بيد أن تنحية "العلماء" عن مسيرة الحكم والتشريع قد عمل على توجيه ضربة قوية للمؤسسات الإسلامية، وقدرتها على النهوض والحداثة في ظل الأحوال المعاصرة. كذلك، لم يكن بإمكان الأعراف المحلية للحكم أن تنمو على نحو طبيعي ملائم، وأخذت المؤسسات الإسلامية، والتي تم إبعادها عن آليات الحكم الاعتيادي، في التدهور والضمور، ولم يعد بإمكانها أن تفي بمتطلبات تلك المجتمعات النامية وآمالها. وقد خلف ذلك كله كيانا لإدارة البلاد وحكمها يتسم بالجمود مما جعله مصدر استياء في المستقبل حين جاهد لإرساء علاقات قوى جديدة في تلك المجتمعات بعد نيلها لاستقلالها.

ولقد كانت التجربة الجزائرية مثالا صارخا من حيث بعدها الثقافي. فلقد قامت فرنسا بضم الجزائر إليها، وتوطين عشرات الآلاف من الأوروبيين بها. وفي هذا الإطار، انبثقت صفوة إدارية حاكمة جديدة كل الجدة تعتمد اللسان الفرنسي في جميع تعاملاتها، وتربطها بالسلطات الكولونيالية أواصر متينة للغاية. وقد اشتملت رؤى تلك الصفوة ووجهات نظرها على تبني عناصر عديدة تنتمي للثقافة الفرنسية، وبذلك فقد أصبحت، يوما تلو الآخر، غريبة عن الجذور العربية للجزائر المحتلة. وفي نهاية المطاف، أضحت تلك الصفوة قنبلة اجتماعية موقوتة في ذاتها. وبصفة عامة، فإن عملية التثاقف تلك مع المجتمع الفرنسي الأكثر تقدما على الصعيدين التقني والإداري، كان يمكن أن تعمل في صالح الجزائر، ولكن في أعقاب ثمانية أعوام وحشية من الصراع المسلح لنيل الاستقلال عن فرنسا، وجدت تلك الصفوة "المتفرنسة" نفسها في موقف متضارب : هل يعتبر أفراد تلك الصفوة

منتمين لفرنسا أم للجزائر، وإن كانوا منتمين لأحدهما، فإلى أى منهما أكثر؟ وهنا يبرز تساؤل هام : هل يكون فى صالح المجتمع أن يعمل على تعليم صفوته وتثقيفهم وفقا للغة مختلفة تماما عن اللغة المستخدمة من قبل السواد الأعظم من ذلك المجتمع؟ فإذا ما تم الإبقاء، بل تشجيع ذلك التباين اللغوى بغية خلق فجوة ثقافية دائمة بين الصفوة وبين سائر المجتمع، فسينجم عنها تناقضات سياسية واجتماعية شديدة حين تبرز إلى المشهد المجتمعى صفوة محلية جديدة تلقت تعليمها واستقت ثقافتها وفقا للغتها العربية لتواجه تلك الصفوة الفرانكفونية القديمة فى صراع شديد على الاستئثار بالسلطة والنفوذ. وتصبح اللغة، بل والثقافة ذاتها، حينئذ، عنصر شقاق لا عنصر وفاق. إن هذه القضايا الهامة لم يتم حسمها بعد فى ظل الخلافات والتضاربات المؤسفة للسياسة الجزائرية المعاصرة.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية، بالأساس، هى من استطاع المحافظة على روح هيمنتها وسطوتها ضد الانتهاكات والتجاوزات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. فلا عجب، إذاً، أن كان ذلك محط معظم الجدالات اللاذعة والثاقبة بشأن العلاقة بين الدين والدولة – وفق مسيرة التطور الطبيعى للموروث الثقافى التركى. ولعل ذلك هو السبب فى كون المؤسسات السياسية التركية، وبالرغم من بعض العثرات والهنات، أكثر ثباتا وعفوية من نظيراتها فى أى من أرجاء العالم الإسلامى الفسيح.

أما فيما عدا ذلك، فإن الحكم الإمبريالى الأوروبى قد جمد إمكانية تطور المؤسسات الإسلامية ودورها فى المجتمعات النامية. ويأتى ذلك كأحد التفسيرات الرئيسية التى تساق عند الحديث عن الطبيعة المتصلبة والضامرة التى أضحت عليها الكثير من المؤسسات الإسلامية فى عالم اليوم، والتى أدت بدورها إلى تعطيل تلك المؤسسات وإعاقتها لأى تطور سياسى محتمل للدولة، وخلق تناقضات اجتماعية، تؤججها العواطف والانفعالات، بين الطرق التقليدية وتلك الغربية فيما يخص إدارة الأعمال والمصالح التجارية. ويمكن أن نذهب، وبدرجة عالية من

التيقن، إلى أن تعطيل مسيرة التطور "الطبيعي" للإسلام في هذه الدولة أو تلك قد أدى إلى إحداث توترات خطيرة على امتداد معظم العالم الإسلامي، كما أسهم في جعل المناخ مهيئا لمزيد من "الراديكالية" لدى الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة.

وينطبق ما سبق، أيضا، على سياسات التعليم الكولونيالية : إذ تم تهميش التعليم الإسلامي على نحو كبير، وبذا تم استئصال أية ضغوط مجتمعية "طبيعية" تهدف إلى إحداث تغييرات لتطوير النظام التعليمي لمواجهة التحديات المعاصرة. ففي الإمبراطورية الروسية، أدى التحدي الغربي لمسلمي القوقاز وآسيا الوسطى، على نحو ملحوظ، إلى استثارة الجهود الوطنية واستنهاضها من أجل إحداث إصلاح تعليمي، وذلك من خلال ما عرف بالنزعة "التجديدية"، وحركة "المجددين". كذلك، فقد تم الارتقاء بمستوى التعليم والمدارس في مناخ من الإصلاح الإقطاعي داخل الإمبراطورية العثمانية آنذاك.

من المشروع الإمبريالي إلى التحرر الوطني

بالنسبة لمسلمي اليوم، لا توجد قضية أكثر إلحاحا والتهابا من قضية التحرر من التدخل الإمبريالي للغرب وسياساته. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مصطلح "الإمبريالية الجديدة" يظل ذا جرس ماركسي يصطبغ به، ما أدى إلى أن اعتبره كثيرون ضربا من "الرطانة الأيديولوجية". كذلك، فإن مصطلح "الإمبريالية الأمريكية" قد يزعج البعض الآخر بالرغم من وجود العديد من الكتب والدراسات في الولايات المتحدة عن تلك الظاهرة في العقود القليلة الماضية. وبالطبع، فقد تم استخدام تلك المصطلحات، على نحو موسع، في البلاغة الخطابية الماركسية والشيوعية، والعالم الثالث إبان الحرب الباردة. على أن اعتماد الشيوعية للمصطلح لا يعني عدم صحته، إذ مارس الغرب، لأربعة قرون على أقل تقدير، هيمنة إمبريالية طاغية على باقي مناطق العالم محققا بذلك مكاسب طائلة في ظل حصانة وأمان.

فالولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا لتقديراتها الذاتية، هى القوة الوحيدة على امتداد العالم المتسمة بالسيطرة والنفوذ فى جميع المجالات والمناحى تقريبا، مع إصرارها الدءوب على فرض إرادتها بطريقة أو بأخرى ... تلك الظاهرة التى يطلق عليها كثيرون مصطلح "الهيمنة" أو "النفوذ الإمبريالى". بل إن بعض المفكرين من المحافظين الجدد يذهب إلى تبنى مصطلح "الإمبراطورية الأمريكية". ولكن أيا ما كان الاسم، فإن الظاهرة ذاتها تبقى الأكثر أهمية.

إن مصطلح "الإمبريالية" لا يبدو غريبا فى هذا السياق، حتى بعد انقضاء الصورة "الرسمية" لزمن الإمبريالية الغربية، إذ ظهرت أشكال جديدة من الإمبريالية خلال العصر الحديث، وخاصة فى إقليم الشرق الأوسط، بدءا من الحكام ذوى الولاء الكامل للغرب، والذين تم اختيارهم بواسطة بريطانيا للهيمنة على الحكومات "المستقلة" حديثا فى معظم البلدان. وقد وقع الاختيار عليهم كيما يقوموا بالاستجابة لرغبات الغرب وتفضيلاته وتنفيذها، حتى وإن لم يحظوا بأى دعم أو تأييد من شعوبهم الفعلية. فقد اندلعت الثورات فى كل من إيران، والعراق، ومصر، وسوريا، وغيرها، حين بلغت التوترات بين الحكام الموالين للغرب، وشعوب تلك البلدان ذروتها فقامت انقلابات عسكرية للتخلص من أولئك الحكام – كما حدث فى مصر، والجزائر، وليبيا، وتونس، والأردن، وسوريا، والعراق، واليمن. ومنذ ذلك الحين، فإن غالبية القادة فى العالم العربى وغيره يتم دعمهم من قبل الغرب، إذ لم يتم انتخاب أى منهم، ويقوم هؤلاء "القادة" بتنفيذ السياسات الموالية للمصالح الغربية والتى تتعارض، بالأساس، مع رغبات الشعوب التى يحكمونها.

إن "الإمبريالية الجديدة" تظل قوية وذات فاعلية فى العالم الإسلامى نتيجة السببين التاليين : أولا، لأن العديد من بلدان العالم الإسلامى لها أهمية جيواستراتيجية بالغة، وذلك بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة وتحكمها بوسائل المواصلات وطرقها. ثانيا، وعلى وجه التحديد، لأنها تعد آخر ما تبقى من بلدان حيث القاعدة فيها هى الحكم الشمولى المستبد بشعوبه، والخانع والذليل للقوى

"الإمبريالية الجديدة". وعلى حين زالت الأشكال المباشره للحكم الأجنبى منذ زمن ليس بالقصير، إلا أن ميكانزمات الهيمنة الحديثة تشتمل على : المعونات الاقتصادية الضخمة من قبل الولايات المتحدة، وبخاصة تلك الموجهة إلى مصر، استخدام آلية القروض تحت إشراف الولايات المتحدة وسيطرتها، والتى يقوم البنك الدولى على تنفيذها، مبيعات الأسلحة، الدعم الدبلوماسى، وجود القواعد العسكرية، التدخل السياسى بصورة منتظمة، التلاعب بالسياسات الإقليمية كورقة ضغط فاعلة، التهديدات العسكرية، والتغافل المقصود والتعامى عن انتهاكات الحريات المدنية وحقوق الإنسان فى تلك البلدان.

وتمثل تلك السياسات جميعا عراقيل ومتاعب للبلدان الخاضعة "للإمبريالية الجديدة"، إذ تعمل على استثارة الغضب لدى شعوب تلك البلدان، وتضعف من مكانة حكامها، وتستنهض عوامل "الراديكالية" والعنف. ولقد اتخذ ذلك النوع من التدخل السياسى والاقتصادى طويل الأجل مظهرا فجا فى إقليم الشرق الأوسط بأكثر مما اتخذه فى أى موضع آخر بالمعمورة. فمنذ بدايات الإعلان عن "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، أخذ هذا التدخل فى تثبيت جذوره من خلال انتشاره وتوغله مما أدى إلى زيادة درجة غليان الشعوب المقهورة، والتى أمست تستشعر صعوبة التحرر والخلاص.

ثورات ضد الإمبريالية

إن الأمر المثير للدهشة أن الثورات والمصادمات التى وقعت فى العالم الإسلامى ضد الهيمنة الأجنبية قد جاءت متأخرة وفقا لتاريخ الحركات المناهضة للإمبريالية. وبنظرة إلى الماضى، نجد الأمريكتين أول من ثار فى وجه القوى الأوروبية الإمبريالية : بريطانيا، وإسبانيا، والبرتغال. بيد أن تلك الثورات لم تمثل صراعا من جانب الشعوب المحلية ضد الحكم الكولونيالى الأوروبى، وإنما كانت ثورات قام بها المستعمرون الأوروبيون أنفسهم فى مقاومتهم للهيمنة شديدة الوطأة

من قبل بلدانهم الكولونيالية ذاتها – وهو الأمر المختلف عن الصراعات المناهضة للإمبريالية والتى نشبت لاحقا فى مواضع أخرى من العالم.

أما المرحلة الرئيسية التالية للحركات المناهضة للإمبريالية وحركات الإصرار الذاتى على التحرر، فقد انبثقت، فى الحقيقة، حين وقعت سلسلة من الثورات "المسيحية" فى البلقان ضد الإمبراطورية العثمانية "المسلمة" خلال القرن التاسع عشر. ولقد كان العامل الحاسم فى نجاح تلك الثورات – دعم روسيا والقوى الأوروبية لها، لاستعدادها لمؤازرة تلك الثورات "المسيحية" بغية تحجيم الإمبراطورية العثمانية وتقليص حجمها ونفوذها، وبالتالى اجتذاب "مؤيدين" جدد لها فى ذلك الإقليم. ويمثل الطابع "المسيحى" لتلك الثورات تناقضا صارخا لولاء الرعايا المسلمين الأساسى تحت الحكم العثمانى، والذين كانوا ما يزالون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم جزءا من الإمبراطورية الإسلامية ذات القوميات المتعددة – بغض الطرف عن أية مظالم لهم بشأن السياسات المحلية التى تنتهجها الإمبراطورية. ونتيجة لذلك، فقد استشعر الحكام المسلمون مخاوف تتعلق بقابلية الأقليات المسيحية لأن تثور، خاصة وهى رهن إشارة البلدان الغربية. وبالفعل، كان يمكن للزعماء المسلمين، منذ مائة وخمسين عاما خلت، التحدث ببعض الثقة عن "الحدود الدموية للمسيحية" فى استنهاض الثورات ضد الإمبراطورية العثمانية ... تلك الإمبراطورية التى واجهت بعض الثورات المحلية الموجزة من قبل المسلمين، والتى كانت تتسم بمحدودية الانتشار.

وبالنسبة لمعظم بلدان العالم العربى، فإن انهيار الإمبراطورية العثمانية، مع نهاية الحرب الكونية الأولى، لم يكن ليعنى حصولها على الاستقلال مطلقا. ففى تحول عنيف للأحداث عقب الحرب مباشرة، أخضعت القوى الأوروبية الكثير من بلدان العالم العربى "للانتداب" تحت سلطاتها، وبذا فقد أخضعت تلك البلدان لهيمنتها الإمبريالية. لذا، فإن الثورات التى حالفها النجاح، والموجهة ضد الإمبريالية الأوروبية من قبل المسلمين قد قامت، بالأساس، فى وقت متأخر نسبيا

(خلال القرن العشرين). ولعل الاستثناء الوحيد لتلك القاعدة تمثل في المشاركة الواسعة من قبل مسلمي الهند في التمرد ضد الحكم الكولونيالي البريطاني هناك عام ١٨٥٧، وإجهاض الأفغان للمغامرات الإمبريالية البريطانية هناك. ولقد كانت الدولة الأولى التي حصلت على درجة أو أخرى من الاستقلال – أفغانستان عام ١٩١٩ . أما العراق، فقد تلاها، ولكنه أحرز استقلالا اسميا (صوريا) عن بريطانيا، وذلك في عام ١٩٣٢، إذ ظلت بريطانيا تتحكم في إدارة شئون الحكم به، وتوجيه سياسته صوب نوع من الحكم غير المباشر ووجود عسكري قسري حتى عام ١٩٥٨ . أما البلدان الإسلامية الأخرى فقد أحرزت أشكالا محدودة أو صورية من التحرر، إذ خضعت تلك البلدان، عادة، إلى حكام خاضعين للغرب يدينون له بالولاء، ولم يتأت ذلك حتى نهاية الحرب الكونية الثانية. إن حصول العديد من البلدان الإسلامية على استقلالها في وقت متأخر نسبيا يساعد في تفسير المشاعر العدائية التي ما زالت تصبغ التوجه الإسلامي والمسلمين، إلى اليوم، فيما يتعلق بمناهضة الإمبريالية، في الوقت الذي ما زال التدخل السياسي للإمبريالية الغربية الجديدة يشق طريقه على نحو مكثف ودءوب.

الصراع من أجل التحرر: إسلام أم قومية؟

إن مقاومة الهيمنة الأجنبية هي غريزة فطرية لدى جميع الثقافات. ولم تكن القوى الكولونيالية التي هيمنت على العالم الإسلامي مختلفة عمن مورست بحقه الهيمنة إثنيا فقط، وإنما دينيا كذلك : غرب مسيحي مهيمن على شرق مسلم منهزم – أو على "هند" تعتنق الهندوسية، أو "صين" كونفوشيوسية بوذية. لذا، فإن مقاومة القوى الإمبريالية تشدد على كل من الاختلافات الإثنية، والدينية بين المقاومين وبين تلك القوى. إذاً، لماذا لا يتم توظيف "الدين" كأحد خطوط التماس الهامة، وكذلك كأداة لإضفاء الشرعية على الصراع والمقاومة الإثنية؟ إن العقائد التوحيدية، بما

لديها من إيمان راسخ بكونها وحيا من لدن الرب قد تمثل القوة الدينية الأكثر فاعلية فى تحالفها مع "القومية".

وبالفعل، يمكن أن يكون "الدين"، أحيانا، قوة أكثر فاعلية ومضاء من مجرد الإثنية إذ يجد جذوره فى قوة أعظم – ويمكن أن يستمر الدين كذلك عبر امتداد زمنى معين على أقل تقدير إلى أن تحل محله الإثنية التى تشتمل على "رابطة الدم" التى تنتظم كل من ينتمى إليها. لذا، فليس من المستغرب أن نجد أنه قد تم توظيف الإسلام، على نحو منتظم، فى الصراع ضد الهيمنة الإمبريالية. بيد أن الأمر لم يكن حربا دينية، وإنما مقاومة للإمبريالية، إذ انبنى على قاعدة إثنية لكل دولة على حدة، ولم يكن حركة دينية فوق قومية مترابطة الأركان. كذلك، يجب أن ندرك أن مقاومة المسلمين للكولونيالية كان جانبا من حركة عالمية واسعة النطاق لمناهضة الكولونيالية اشتملت على مقاومة المسيحيين، والبوذيين، والهندوس، والكونفوشيوسيين، وغيرهم للهيمنة الأوروبية.

إن إحدى القوى الهامة والمؤثرة لمقاومة الهيمنة الإمبريالية فى العالم الإسلامى كانت الجماعات الصوفية. ففيما عرف عن "الأخوة الصوفية"، بوجه عام، من أنها اقتراب أكثر روحانية وصفاء للإسلام، إلا أنها تعد أحد أفضل التنظيمات المجتمعية من حيث التنظيم والتماسك. وتتدرج تلك "الأخوة الصوفية" وتنتظم وفق مؤسسات أشبه ما تكون بجمعيات أهلية اجتماعية بهدف الحفاظ على حضارة الإسلام وثقافته فى ظل فترات تتسم بالقمع الشديد، وبهدف استنهاض المقاومة وحروب العصابات ضد أى احتلال أجنبى. إن تاريخ المشاركة الصوفية فى العديد من حركات الصراع من أجل التحرر هو تاريخ طويل يمتد ليشمل أجزاء شاسعة من آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط. ولقد كان الدور الذى اضطلعت به الجماعات الصوفية بارزا فى مقاومة الغزو السوفييتى لأفغانستان، وضد الاحتلال الأمريكى لأراضيها لاحقا، فضلا عن مقاومتها لقوات الاحتلال الأمريكى فى العراق. على أنه لا يستقيم اعتبار الإسلام كمصدر لتلك المقاومة، وإلا فإنه يتعين علينا الإيمان، إذاً،

بأن أولئك المسلمين القائمين بالمقاومة لو لم يكونوا مسلمين لما قاموا بالثورة ضد الهيمنة الأجنبية.

أما فى الغرب، وتحديدا فى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حركة "المسلمين السود" برمتها، والتى استهلت نشاطها بدءا من ثلاثينيات القرن العشرين، تمثل بجلاء التوظيف العمدى للدين للتشديد على التمايزات الاجتماعية القائمة، آنذاك، ضد عنصرية "الرجل الأبيض" ونهجه الاضطهادى. ففى بدايات القرن العشرين، قام الزعماء القوميون السود فى أمريكا، تحت قيادة "إليجا محمد"، ثم "مالكولم اكس" لاحقا – بحث الأمريكيين ذوى الأصول الإفريقية على نبذ "عقلية العبيد وثقافتهم" التى ظلت مسيطرة عليهم، ومطالبتهم باعتناق "الإسلام"، كونه دينا يقترب كثيرا من جذورهم الإفريقية. وعلى حين كان يتم تمييز الأمريكيين من أصل إفريقى عن الأمريكيين البيض على أساس عرقى فحسب، فقد جاء "إليجا محمد" ليعمق الصراع بالترويج لهوية دينية مميزة تجمع السود معا.

وفى الوقت ذاته، دأب الغرب كديدنه على توظيف الحركات والجماعات الإسلامية المناهضة للإمبريالية لتحقيق مصالحه ومآربه. فخلال الحرب الباردة، نظرت واشنطن إلى الشعوب المسلمة بالاتحاد السوفييتى، آنذاك، باعتبارها "قوة سياسية ناعمة مستضعفة" يمكن استغلالها وتوظيفها ضد موسكو. كذلك، فعادة ما شجعت واشنطن، بالتواطؤ مع ديكتاتوريى العالم الموالين لها، الإسلاميين فى العديد من البلدان على الصراع ومناهضة الأحزاب الشيوعية المحلية. ولعل الحالة الأكثر شهرة على الإطلاق، هى دعم الولايات المتحدة "للمجاهدين" فى أفغانستان فى صراعهم ضد الغزو السوفييتى لها فى ثمانينيات القرن العشرين ... تلك الجماعة التى نعتها الرئيس الأسبق، "رونالد ريجان"، بأنها "المكافئ الأخلاقى لما كان عليه الرعيل الأول من مؤسسى الولايات المتحدة الأمريكية". على أن المسلمين، فى معظم الحالات، لم يكونوا فى حاجة إلى الكثير من الدعم الخارجى لمقاومة أى من تلك المغامرات الإمبريالية التى استهدفت أراضيهم وثقافتهم.

أسباب الدور المتعاظم للهوية الإسلامية

يحمل كل فرد من أفراد العائلة الإنسانية هويات متعددة : العائلة، العشيرة، الإثنية، الجنسية، الدين، الجندر (الجنوسة)، اللغة، الطبقة الاجتماعية، شريحة الدخل، المهنة، الهويات، ... إلخ. وتتسم هذه "الهويات" جميعا بتضافرها وتشابكها، وتعرضها لموجات من المد والجزر، وبروزها وفقا لأهمية وأولويات تتفاوت بتفاوت المرحلة التي نحيا خلالها. فاعتبارات الانتماء العائلي والعشائري تسود خلال الطقوس الشعائرية المختلفة، وكذلك أثناء الاحتفال بشتى المناسبات وضمن إطار شبكة الدعم، أما الهوية السياسية فتبدو جلية أثناء عمليات الاقتراع أيا ما كان نوعها. ويتجلى الطابع القومي للفرد حين انخراطه في الخدمة العسكرية المكلف بها، وفي المناسبات الاجتماعية كحالات الوفاة تتبدى الهوية الدينية للمرء. أما الهوية المهنية فتطل برأسها في الأوقات الخاصة بالعمل الوظيفي والمهني، وكذا فيما يرتبط به من علاقات وتنظيمات. وتبدو الهوية المتعلقة بالجندر بادية حين مواجهة الجنس المقابل، وأوضح ما تكون لدى الإناث حين تعرضهن لتمييز يرتكن إلى ذلك العنصر من عناصر الهوية. كذلك، فإن التكاتف والتضامن فيما بين الطبقات الاجتماعية يمكن أن يفوق تأثيره ذلك الخاص بعنصر الهوية الإثنية خلال فترات الشدة الاقتصادية التي تلجئ الكثير من غير القادرين إلى عمليات شراء ومضاربات جمعية. إذاً، يمكن القول بأن اختلاف الظروف المحيطة بالفرد تبرز استجابات تتباين خلالها أولويات الهوية التي يقدم بها المرء نفسه إلى المجتمع.

فعلى سبيل المثال، إذا ما قد كان سئل يهودي في "برلين الحرة" خلال العقد الثالث من القرن العشرين عن هويته، لكان من المحتمل أن تكون إجابته قد جاءت على النحو التالي : "ألماني، أستاذ لمادة الأحياء، اشتراكي، يهودي ... وفقا لهذا الترتيب. فإذا ما سئل عن هويته، ولكن بعد ذلك بخمسة عشر عاما، وفي ظل هيمنة النازية على مقاليد الأمور في ألمانيا، لكانت هويته "اليهودية" تتأثر تأثرا بالغا كونها أصبحت أمرا فاصلا بين الاستمرار على قيد الحياة، أو الموت !! فإذا ما سئل

عراقى سنى الانتماء يحيا فى بعض التخوم الشيعية لبغداد خلال الاحتلال الأمريكى لبلاده – عن هويته، لكانت الهوية "السنية" كذلك فارقة وفق اعتبارات الحياة والموت، فيما تفقد هويته "العراقية" الكثير من أهميتها وتأثيرها فى تلك الحالة. أما فى "البوسنة" بيوغوسلافيا السابقة، وتحديدا فى عام ٢٠٠١، فقد كانت الهوية "الدينية" هى الهوية الوحيدة التى يتم اعتبارها والاهتمام بشأنها، حتى حين كانت الهوية "السياسية"، وكذا "اللغوية" متطابقتين بالفعل، ولكن هذه الهوية "الدينية" لم يكن لها شأن يذكر قبل ذلك بعشرة أعوام فى ظل حكم الرئيس "جوزيب بروز تيتو" ليوغوسلافيا.

وفى الوقت الذى استشعر العالم الإسلامى بأسره أنه واقع تحت حصار محكم، أضحت "الهوية السياسية" من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة لكثير من المسلمين. فالمسلمون فى ماليزيا يشاهدون الفلسطينيين وهم يقتلون، وذلك عبر شاشات التلفاز، كذلك يشاهد الكشميريون، الشيشان ... ويشاهد النيجيريون، العراقيين ... ويشاهد الأفغان الصوماليين. وحين يكون الهاجس الرئيسى لدى المجتمعات متعلقا بالعنف السائد و"بالحرب العالمية ضد الإرهاب"، تفقد الكثير من الهويات أهميتها النسبية. بيد أن ما سبق لا يرقى إلى أن يمثل قاعدة عامة تصدق دائما. فالهوية "الإسلامية" السائدة، والتى لها قصب السبق فيما يتعلق بالأولوية والانتشار بالمقارنة بغيرها من عناصر الهويات الأخرى – تنبثق، بالأساس، فى أوقات العسر والشدة الاقتصادية، وحينها يضحى "الإسلام" العامل الحاسم ذا التأثير الممتد عالميا. على أن حقيقة الأمر تظهر أن معظم الخلافات لا تعدو إلا أن تكون ذات طابع "محلى" أو "إثنى". كذا، يتعين على السياسة الغربية السماح لتلك الأقاليم المحتقنة أن تهدأ بحيث تسمح للحياة بأن تعود وفق حالتها الاعتيادية، وبحيث تتخلص من القوات الأجنبية التى تحرض وتثير مشاعر "المحليين" سلبيا، وأخيرا، لتتيح للطابع "الإسلامى" الذى تصطبغ به الهوية أن يعود أدراجه كواحد من السمات المتصارعة فيما بينها أثناء حياة الفرد المعنى. فخلال فترات ممتدة من

حياتهم، ينحو المسلمون إلى التفكير في أشياء مغايرة تماما عن مجرد كونهم "مسلمين".

إن المجتمعات، على اختلافها، حين يتوجب عليها الدفاع عن نفسها ضد الآخرين، تسعى لإنشاء حائط صد مشترك يحميها من الانتهاكات الخارجية لها. وهذا هو السياق الذي ينبغي لنا أن ننظر إلى "الهوية الإسلامية المعاصرة" بموجبه. ففي إقليم الشرق الأوسط، كان العامل الحاسم – منذ نصف قرن أو يزيد – بشأن الهوية يتمثل في القومية العربية، والتي كانت لها الصدارة في سلم الأولويات بما يتجاوز العامل "الإسلامي" بكثير. إلا أن الدلالات التي ينطوي عليها كون الفرد "مسلما" اليوم، ووفقا للصعيد العالمي، لم يشهد لها مثيل على الإطلاق في أي زمن مضى. فالمسلمون الراغبون في اجتذاب الدعم والتأييد العام ضد التدخل الأجنبي سيرفعون أية راية من شأنها توحيد الآخرين حول ذلك الهدف بفاعلية فائقة.

وحين فك العرب ارتباطاتهم بالإمبراطورية العثمانية ذات التعددية الإثنية في نهايات الحرب الكونية الأولى، لم يضطلع الإسلام بأي دور على الإطلاق في هذا الصدد، فقد كان الأمر، في النهاية، لا يعدو إلا أن يكون صراعا إسلاميا – إسلاميا. أما عندما كان صراعا عربيا – تركيا، فكانت الإثنية، لا الإسلام، العامل الحاسم حينذاك. وقد راجت عملة القومية الإثنية في العالم العربي، في مصر على سبيل المثال تحت حكم جمال عبد الناصر في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كقاعدة للمقاومة ضد الانتهاكات والتدخلات الأوروبية، وكذا ضد "الإمبريالية الجديدة". بيد أنه، ونظرا للضعف الذي أصاب الحركة القومية العربية في نهاية المطاف، فقدت "القومية" كهوية بريقها وألقها كقوة مأمولة، وحلت محلها الهوية "الإسلامية" – وهو طور ما زلنا نشهد تداعياته إلى يومنا هذا.

إن إدراكنا للأهوال والعواصف التي أسفرت عنها القومية ذات الأساس الإثني، وكذلك ما جرته من حروب مقيتة على امتداد العالم بأسره خلال القرنين

التاسع عشر والعشرين – ليطرح سؤالا ذا وجاهة : هل الإثنية، بالفعل، الأساس الأكثر تنويرية فيما يخص إقامة الحدود الفاصلة، أيا ما كانت؟ أم أن ضربا بذاته من التعددية الإثنية هو النمط الأكثر "رقيا" لتراتبية السلم الاجتماعي وتنظيمه؟ بلا شك، فإن المجتمعات "الجاذبة للهجرة" كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا لتؤمن بأن القواعد الإثنية المتعددة تعزز "النهج التسامحي" عن تلك المنبنية على التمايز الإثني لكل فصيل مجتمعي. بيد أنه، ووفقا لذلك التصور، تبقى تلك المجتمعات "الجاذبة للهجرة" أمام بدائل وخيارات محدودة أخرى.

أما في العالم الإسلامي، فلا يوجد أدنى إيمان بأن الإثنية تتيح، دائما، الأساس المثالي للتنظيم الاجتماعي والسياسي في هذا المجتمع أو ذاك. فالإسلام ذاته، وعلى نحو فطري، يمقت القوى والمبادئ "القومية" باعتبارها ضيقة الأفق ومسببة للخلاف والشقاق، حتى ولو أقر بأن الاختلافات هي إحدى عوامل القوة و"الثراء" المجتمعي. "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" (القرآن، سورة الحجرات – من الآية : ١٣). فوفقا للإسلام، يكون من الأفضل التطلع نحو الوحدة على هدى من تعاليم الدين، وبالانضواء تحت رايته ولوائه، إذ إن ذلك سيمتد ليشمل امتدادات أرحب من العناصر البشرية، فالإسلام ليس حكرا على أحد، وبوسع الكافة أن يعتنقوا مبادئه وقتما شاءوا. لذا، فإن السعي نحو إحداث التضامن وتثبيت أركانه – في إطار الإسلام – يعد مفهوما أشمل وأرقى من السعي ذاته في إطار هوية "إثنية" معطاة. أما إذا تعلق الأمر بصراع ضد غير المسلمين، فإن العامل الحاسم لتوحيد الصفوف، حينها، سيكون وفقا "للهوية الإسلامية" وفاعليتها المطلقة في هذا الإطار.

لذا، فقد كان العديد من "الإسلاميين" ينتهجون موقفا عدائيا من الأفكار التي تطرحها "القومية العربية"، إذ رأوا أن مفهوم "القومية" في حد ذاته هو صنيعة غربية مشئومة تدعو إلى الفرقة والخلاف. وبالفعل، فقد تحققت أسوأ مخاوفهم في

الحالة التركية. إن "مصطفى كمال أتاتورك"، مؤسس الدولة التركية الحديثة، الذى جاء ليخلف الإمبراطورية العثمانية المتداعية الأركان، أو "رجل أوروبا المريض" كما يحلو للبعض نعت تلك الإمبراطورية – قد أبطل تماما جميع الآليات التى اعتمدتها القوة التركية إبان الخلافة العثمانية بتأسيسه الدولة القومية الجديدة فى تركيا. كذلك، فقد قام أتاتورك باعتماد نهج عدائى ضد جيران تركيا من البلدان الإسلامية، بل ومن "الإسلام" كدين، بصفة عامة. أما ثالثة الأثافى بالنسبة للمخلصين من المسلمين قاطبة، فقيامه بإلغاء الخلافة الإسلامية، وبالتالى تعطيل مهام "خليفة" المسلمين – باعتبار "الخليفة" الزعيم الروحى، إن جاز التعبير، لجميع المسلمين ذوى المذهب "السنى" على امتداد العالم بأسره – بما يشبه تماماً قيام أحد رؤساء الوزارة الإيطاليين بإلغاء "الكرسى البابوى" نهائيا. فالعالم الإسلامى، المقسم بفعل تضارب المصالح "القومية" وتباينها يعد عقيما فى تصديه لغرب توسعى غاشم.

ووفقا لهذا الاعتقاد، فإن حروب "الغرب"، والتى يتم اعتبارها موجهة ضد "الإسلام"، كما هى الحال فى "الحرب العالمية ضد الإرهاب" ... ستعمل بالتأكيد على تضخيم الدور الذى يتوجب على الإسلام الاضطلاع به، وستعمل كذلك على قيام المسلمين بالتضامن فيما بينهم إزاء ذلك الخطر الخارجى على نحو غير مسبوق.

المسلمون والإرث الإمبريالى المأساوى

إن إعادة ترسيم الحدود، والتى جرت على نحو تحكمى من قبل القوى الكولونيالية، وذلك وفق خطوط صممت خصيصا لتخدم مطالب قومية خاصة بها، أو لتتنافس مع قوى كولونيالية أخرى – كانت إحدى أكثر مظاهر الحكم الكولونيالى تدميرا للمستعمرات التى وطئتها أقدامها. فقد تم تمزيق روابط الجماعات الإثنية، وتم إهمال الحدود السياسية والاجتماعية وتجاوزها والتى جرى التعايش وفقا

لمقتضياتها قبل قدوم الحكم الكولونيالي، فضلا عن إنشاء حدود افتراضية تحكمية لمقتضيات الحكم الإداري الجديد. فإذا ما كان العرب قد تركوا أحرارا في اختيار أساليب الحكم، لكان عدد الدول العربية أقل مما هي عليه حاليا : إذ كان من الممكن أن نظل نشهد إقليما تاريخيا كان قائما فيما قبل "كسوريا الكبرى"، والذي كان ينتظم الدول التالية والقائمة حاليا نتيجة لتفككه (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين). أما القيام بحكم تلك البلدان وإدارتها التي تم خلقها واستحداثها، على نحو مصطنع، خاصة فيما بعد ما عرف باسم "الاستقلال" – فقد كان يمثل نهجا ينطوي على كثير من المصاعب والإشكاليات بالنسبة لمن عساه قد حكمها وأدار شئونها من حكام عرب. كذلك، فقد كـــان "الولاء !!" لتلك البلدان المؤسسة حديثا، حينذاك، "ولاء اصطناعيا"، فكانت النتيجة الحتمية والمنطقية لذلك نشأة الخلافات حول الحدود "الاصطناعية" الجديدة التي فصلت تلك البلدان، فضلا عن الصراعات الإثنية والاقتراب المنبني على محاولة التدخل لإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقا بإحراز صيغ جديدة للوحدة بين تلك البلدان. إذاً، فقد تعين على فاعليات التنمية السياسية أن تمضي، بالأساس، وفق طريق مرسوم سلفا يضع باعتباره مصالح البلدان الإمبريالية، ولو كانت تلك البلدان لتبعد آلاف الأميال عن البلدان الخاضعة للاستعمار بصوره المختلفة.

أما مقتضيات التنمية الاقتصادية فقد تم إخضاعها كي تنحرف عن المسار الذي كان من المنطقي أن تنتهجه بما يحقق الاحتياجات الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان الخاضعة – نحو مسار "اصطناعي". كذلك، كان الهدف الرئيسي منه تحقيق مصالح البلدان الكولونيالية. ولا شك أن تلك البلدان قد دفعت باستثمارات صوب البنية الأساسية في الكثير من مستعمراتها، بيد أن ذلك كان موجها، بالأساس، إلى خدمة مصالحها وتحقيق مآربها دونما أدنى اعتبار لإحداث تنمية إقليمية فاعلة. فعلى سبيل المثال، فقد تم مد خطوط السكك الحديدية وتسييرها في إفريقيا، وذلك من مصادر المواد الخام إلى النقاط التجارية للتوزيع،

والقائمة عند السواحل هناك، ونادرا ما كان يتم ربط أية مستعمرة بأخرى. ووفقا للمقتضيات الثقافية، فقد قامت البلدان الكولونيالية بصبغ مستعمراتها بصبغة ثقافية تحكمية جديدة، وتفضيل جماعات إثنية ولغات بعينها دون أخرى، بما يتناسب، بالضرورة، ودرجة انصياعهم لتنفيذ أوامر البلدان الكولونيالية. وقد نجم عن ذلك كله، أن خلفت تلك الأوضاع قنابل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وسيكولوجية موقوتة، والتى ما زالت تواصل انفجاراتها، وإحداثها لتوترات داخلية يمكن أن يمضى وقت ليس بالقصير حتى يتم التعامل معها بنجاح واقتدار.

ولقد قام "جوزيف ستيجليتز"، الاقتصادى المرموق بالبنك الدولى، والحائز جائزة "نوبل" فى الاقتصاد لعام ٢٠٠١، بتشخيص المشكلة:

"لقد خلفت القوى الكولونيالية إرثا تضاربت بشأنه الاتجاهات والآراء فى العالم النامى الذى كانت تحتله فيما مضى. بيد أن النتيجة الواضحة التى لاقت رواجا بين شعوب العالم النامى المحتلة كانت اتفاقهم على أنه قد تم استغلالهم من قبل القوى الكولونيالية. فالاستقلال السياسى الذى أحرزه العديد من بلدان العالم النامى فى أعقاب الحرب الكونية الثانية لم يضع حدا للكولونيالية الاقتصادية. ففى بعض الأقاليم، مثل إفريقيا، كان نهب الموارد الاقتصادية من قبل القوى الكولونيالية، حينذاك، وكذا اغتصاب البيئة الطبيعية وانتهاكها فى تلك المستعمرات يتم مقابل فتات ضئيل وثمن قليل، بادٍ للعيان. وكان الوضع أكثر حساسية فى أقاليم أخرى. ففى الكثير من بلدان العالم، يتم النظر إلى المؤسسات العالمية كالبنك وصندوق النقد الدوليين باعتبارهما أليات للهيمنة ما بعد الكولونيالية. إذ قامت هاتان المؤسستان بالترويج للأصولية السوقية (أو ما أطلق عليه، الليبرالية الجديدة)، ذلك المفهوم الذى أعلى الأمريكيون من شأنه إذ يشتمل "أسواقا حرة لا يتم التدخل فيها بتاتا" ..ولقد شهدنا أن أيديولوجية "السوق الحرة" كانت بالفعل ذريعة لمزيد من أشكال التدخل والاستغلال".

وفوق ذلك كله، فقد كانت مصادر النفط والطاقة بالعالم الإسلامى محركاً أساسياً للتدخل الغربى المستمر لامتلاك مصادر النفط، والتحكم فى شركاته، وسياسات التسعير، والأنصبة السعرية، فضلا عن استمالة الحكام الموالين للكولونيالية للحصول على أفضل العروض بالنسبة للنفط، والتدخل السياسى والمسلح. لقد أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة عام ١٩٥٨ بالدكتور/ محمد مصدق – أول رئيس وزراء إيرانى منتخب ديمقراطيا، وذلك لتعطيل عملية تأميم النفط الإيرانى وإيقافها. وتبقى "السياسات النفطية" لعبة بالغة الخطورة ... تلك اللعبة التى تم التحكم بها من قبل القوى الكولونيالية العظمى على أراض مسلمة، بل وأبعد من ذلك.

الإسلام والراديكالية المناهضة للكولونيالية

تولد الإمبريالية، على الدوام، ردات فعل مناهضة لها. ولقد احتضنت الحركات المناهضة للإمبريالية أيديولوجيات عديدة تنوعت باختلاف المناسبة، وذلك لتحقيق أهدافها. فبعد الحرب الكونية الثانية، سيطرت القومية اليسارية على المشهد الأيديولوجى فى الشرق الأوسط. فما زال للرسالة القومية التى بعث بها جمال عبد الناصر من مصر جرسها المألوف : التنديد بالتدخل الغربى فى الشرق الأوسط، دعوة العرب لممارسة حقوقهم السيادية فى التحكم بمصادر الطاقة لديهم، إزالة القواعد العسكرية الغربية فى الإقليم، والدعوة إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

أفكان لنا أن ننسى أن القومية العربية خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته كان ينظر لها بأنها التهديد الدائم للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط بما استحث الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للقيام بعمليات مستترة للإطاحة بقادة إيران وسوريا، والتأثير بالتحايل على المشهد السياسى المصرى (وللأسف، فما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن، ونحن فى القرن الحادى والعشرين، أنه

يمكن لها أن تتجاهل أو تتجاوز القوميات العربية أو غيرها من القوميات – وهو ما أدى إلى تلك الكوارث المشهودة فى العراق وسوريا). كذلك، وفى زمن سابق، وبما يزال يثير الدهشة إلى اليوم، اعتبرت الولايات المتحدة وبريطانيا "الإسلاميين" سلاحا يمكن به إضعاف شوكة القادة القوميين العرب، وتحجيم المصالح السوفييتية بالمنطقة.

فالولايات المتحدة، على وجه الخصوص، لم تتوقف عن الإطاحة المستمرة بنظم الحكم "غير الصديقة !!" سواء عن طريق العمليات المستترة، أو بالتدخل العسكرى السافر فى الدولة تلو الأخرى بهدف الإتيان بأنظمة موالية لها. والقائمة مذهلة : كوريا (١٩٥٠–١٩٥٣)، إيران (١٩٥٣)، جواتيمالا (١٩٥٤)، كوستاريكا (١٩٥٥)، سوريا (١٩٥٧)، إندونيسيا (١٩٥٨)، جمهورية الدومينيكان (١٩٦٠)، بيرو (١٩٦٠)، الإكوادور (١٩٦٠)، الكونغو (١٩٦٠)، فيتنام (١٩٦١–١٩٧٣)، كوبا (١٩٦١)، البرازيل (١٩٦٤)، شيلى (١٩٧٢)، أنجولا (١٩٧٥)، نيكاراجوا (١٩٨١)، لبنان (١٩٨٢–١٩٨٤)، غرينادا (١٩٨٣)، بنما (١٩٨٩)، العراق/الخليج العربى (١٩٩١)، الصومال (١٩٩٣)، البوسنة (١٩٩٤–١٩٩٥)، كوسوفو (١٩٩٩)، أفغانستان (٢٠٠١)، العراق (٢٠٠٣).

كذلك، فقد قامت واشنطن بتمويل جماعة "الإخوان المسلمين" فى معارضتها لنظام جمال عبد الناصر فى مصر أواخر خمسينيات القرن العشرين، واستعانت بالسعوديين للغرض ذاته. كما استعانت "بالإخوان المسلمين" للإطاحة بنظام حكم موال لعبد الناصر فى اليمن عام ١٩٦٢ . وامتد الدعم الأمريكى للحركات الإسلامية فى إندونيسيا أيضا. ولقد مارست إسرائيل الدور ذاته : فخلال ستينيات القرن العشرين قامت بإطلاق سراح الشيخ/ أحمد ياسين – زعيم حركة "حماس" الإسلامية، والذى كانت قد اعتقلته حينذاك، كما قامت بتمويل الحركة كأداة ضد "منظمة التحرير الفلسطينية" ذات الطابع العروبى القومى بقيادة "ياسر عرفات" – فى اعتقادها الأحمق بأن الإسلاميين أكثر مرونة من القوميين. وفى عام ٢٠٠٤،

قامت إسرائيل باغتيال الشيخ/أحمد ياسين!!

إن الولايات المتحدة تتحمل جانبا من مسئولية الانحراف المتعمد لدور العديد من الحركات الأيديولوجية فى العالم الإسلامى مخلفة إرثاً أسهم فيما بعد فى إزعاجها وتكدير صفوها. فإن لم يكن ثمة "إسلام" لبحثت واشنطن عن قوى أيديولوجية أخرى لإضعاف أو تدمير الحركات القومية الراديكالية فى حينها.

ولم يكن "القوميون العرب" الوحيدين فيما خص المقاومة. فلقد قامت عصبة من الزعماء القوميين بتأسيس "حركة عدم الانحياز" عام ١٩٥٥، والتى اعتبرت نفسها "قوة ثالثة" ما بين المعسكرين السوفييتى والغربى خلال الحرب الباردة. ولقد دعا قادة الحركة العالم النامى للدفاع عن حقوقه السيادية ضد القوى الغربية الإمبريالية الجديدة، والتى ما زالت تسعى للهيمنة الاستراتيجية. أما واشنطن فقد اعتبرت "الحركة" برمتها تهديدا لمصالحها، إذ أظهر الواقع الفعلى انحيازا من قبل "الحركة" باتجاه الاتحاد السوفييتى ضد الإمبريالية الغربية.

إن برنامج "حركة عدم الانحياز"، والوارد بإعلان هافانا عام ١٩٧٩، قد دعا إلى الحفاظ على "الاستقلال القومى، والسيادة، والتكامل الإقليمى، وأمن الدول الأعضاء" فى "نضالها ضد الإمبريالية، والكولونيالية، والعنصرية، والصهيونية، وجميع أشكال العدوان الخارجى، والاحتلال، والهيمنة، والتدخل، وفرض السيطرة، بالإضافة إلى مقاومة سياسات القوى والتكتلات الكبرى". ولقد أصبح ثلثا الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أعضاء فى "حركة عدم الانحياز". ومن المنظور الحالى، ما زال للغة الخطاب الخاص بالحركة وقعه الصادق.

(أما إسرائيل، فقد كان لها أسبابها الوجيهة لاعتبار الحركة مناهضة لها ولسياساتها، وبالفعل كانت تلك هى الحقيقة. ولم تكن معارضة الحركة لإسرائيل نابعة من عداء "السامية"، بل كانت معارضة لأيديولوجية قومية يهودية فى دعمها لإنشاء دولة صهيونية لليهود دون سواهم على حساب ثلاثة أرباع مليون لاجئ

فلسطينى خسروا ديارهم وأوطانهم. وبالنسبة للعالم الإسلامى، والعديد من بلدان العالم الثالث، فإن تأييد الغرب ودعمه لإنشاء دولة إسرائيل قد أثار المخاوف من أن تلك الدولة قد أريد بها أن تكون كيانا غريبا يتم استزراعه عمدا فى قلب الشرق الأوسط للسيطرة عليه. فالأحداث المتلاحقة لم تستطع أن تبدد أمثال تلك المخاوف).

وتنهض المشكلة الفلسطينية كدليل حى على أن القيام بربط جذور القضية بالإسلام كعقيدة أمر غير ذى موضوع. فلا يوجد ارتباط من أى نوع بين "الإسلام" كعقيدة وبين المشكلة الفلسطينية وجذور الأزمة العربية الإسرائيلية. فلقد ظهرت المشكلة إلى الوجود عندما نزح عدد من يهود أوروبا الشرقية إلى فلسطين على نحو وئيد، فى البداية، لتتسارع وتيرة تلك الهجرات فيما بعد مدعومة فى ذلك بتمويلات ضخمة من قبل "اليهودية الغربية" فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. أما الحركة الصهيونية الجديدة، فقد نشأت بالتزامن مع حركات قومية إثنية أخرى فى أوروبا، مثل تلك الناشئة فيما بين الإيطاليين، والألمان، والهنغاريين، والسلاف، والأتراك، وغيرهم. وفضلا عن ذلك، فقد كان لليهود ما يسوغون به السعى نحو إنشاء حركة دينية قومية نظرا للتمييز العنصرى الذى طالما عانوا ويلاته، وخاصة فى أوروبا الشرقية. هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه مخاوف الفلسطينيين جراء تلك الهجرات الكثيفة النازحة من أوروبا صوب أراضيهم، إذ بدا جليا أن الأيديولوجية الصهيونية قد اعتبرت كامل التراب الفلسطينى وطنا جديدا لليهود.

ولقد كانت جرائم "الهولوكوست" بحق اليهود، والتى يتحمل الأوروبيون وزرها بالكلية، دافعا قويا لنزوح اليهود صوب الأراضى الفلسطينية مدعومين فى ذلك من قبل الأوروبيين الذين أذنبوا بحقهم. ففى حركة شاملة للترهيب والتطهير العرقى، قامت إسرائيل بتهجير ثلاثة أرباع مليون فلسطينى عن ديارهم وأراضيهم إبان تأسيس دولة إسرائيل الجديدة. ولقد استاء الفلسطينيون كثيرا من إرغامهم على دفع ثمن أوزار الأوروبيين بحق اليهود. فإذا لم يكن ثمة "إسلام"، لاستاء الفلسطينيون المسيحيون من فقدانهم لأراضيهم لصالح اليهود، ولم يكن ذلك ليثنيهم

عن القيام بالهجوم وشن حرب عصابات لاستعادة تلك الأراضي. وكان ذلك ما حدث بالفعل من قبل الفلسطينيين المسيحيين الذين شاركوا في الحركات الهجومية ضد الإسرائيليين. وبالرغم من اتخاذ ذلك الصراع الإثني الفلسطيني/ اليهودي صبغة دينية على كلا الجانبين خلال الأعوام الأخيرة، فلم يكن "للإسلام"، -كعقيدة- أدنى ارتباط بجذور ذلك الصراع.

إن حركات المقاومة الفلسطينية قد مرت، في الواقع، بثلاث مراحل مميزة خلال تحولاتها الأيديولوجية : مرحلة القومية العربية، والمرحلة الماركسية-اللينينية، وأخيرا، المرحلة الإسلامية. إلا أن ثلاثتها تشترك في الهدف ذاته، وهو السعي لإنشاء دولة "فلسطين" المستقلة. فالقضية الفلسطينية ما زالت واحدة، أما المحرك الأيديولوجي فظل متغيرا – أيديولوجيات متغيرة لمظالم ثابتة.

وتشير تلك الأحداث بجلاء إلى المشاعر الكامنة وراء سياسات بلدان العالم النامي في سعيها الدءوب نحو استقلاليتها وسيادتها غير المنتقصة. ويمثل العالم الإسلامي جانبا من تلك الحركة. إذ يعد "الإسلام" المحرك أو الراية التي يتم بموجبها مناهضة التدخلات الغربية. فإذا لم يكن ثمة "إسلام"، لظلت المظالم من قبل الإمبريالية كما هي، ولما خفتت حدة المقاومة، إلا أن حركات المقاومة كان يمكن أن تحرم من الزخم الأيديولوجي والمشاعر المشبوبة للإسلام في تزاوجها مع الأبعاد القومية.

إذاً، فطالما كان الغزاة، والمحتلون، والمضطهدون من غير المسلمين، يظل "الإسلام" يتوسل به، جنبا إلى جنب، مع القومية ... في مناهضة تلك الفئات.